أثر المتغيرات الدولية في العقيدة الإستراتيجية للحلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة

فتحي عمران الصويعي الدويهش

الملخص:

منذ أن تأسس حلف شمال الأطلنطي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان هدفه إيجاد توازن قوى مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يملك قدرات عسكرية ضخمة تجعله قادراً على اجتياح أوروبا الغربية، ومن هنا ظهرت حاجة دول غرب أوروبا إلى التحالف مع الولايات المتحدة لردع التهديد المتمثل في الاتحاد السوفيتي وحلفائه في حلف وارسو، ومع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد النظام الدولي أحداث جسيمة، فلقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك إلى عشرات الدول واختفاء معه حلف وارسو، وظل حلف الأطلنطي قائماً ومتماسكاً وهو ما أثار العديد التساؤلات المثيرة للنقاش السياسي والأكاديمي هو ما مبرر استمرار حلف الأطلنطي بعد اختفاء مصدر التهديد المتمثل في حلف وارسو، واستطاع حلف الأطلنطي أن يتكيف مع التحولات الدولية، و يعد مشروع توسيع عضوية حلف الناتو ليضم دولاً في شرق أوروبا من بين تلك التي كانت تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، احد ابرز التطورات الدولية في بداية الألفية الثالثة، حيث تمت دعوة دول وسط وشرق أوروبا للانضمام إلى الحلف كأعضاء كاملي العضوية، وهو ما أثار مخاوف روسيا باعتباره تهديداً لأمنها القومي.

Abstract:

North Atlantic Alliance adapt itself to the international transformations Since the establishment of the North Atlantic Alliance which followed the Second World War, its aim was to find an equilibrium force with the Soviet Union which used to possesses huge military potentials which make it able to overrun the Western European countries. From here appeared the need of West Europe Countries to make alliance with the United States to deter the threats represented by the Soviet Union and his alliances in WARSAW alliance. With the beginning of the nineties of the twentieth century the international regime witnessed tremendous events where the Soviet Union collapsed and was broke up into tens of countries and with it WARSOW pact disappeared but the Atlantic Alliance remained established cohesively.This in turn raised many exciting questionnaires which raise political and academic discussion which justified the continuity of the Atlantic alliance after the disappearance of the source of threat which takes the form of WARSAW pact.

The Atlantic Alliance managed to adapt itself to the international transformations where the project to expand the membership of NATO Alliance to include countries in East Europe among those countries which used to belong to the communist camp, is considered as the most important international development in the beginning of the third millennium where middle and eastern Europe countries were invited to join in the alliance as complete membership members which in turn raised the fear of Russia as it considered this act as a threat for its national security.

المقدمة:

تأسس حلف شمال الأطلنطي – الناتو عام ١٩٤٩ بناءً علي معاهدة شمال الأطلنطيNorth Atlantic Treaty Organization، والتي تم توقيعها في العاصمة الأمريكية "واشنطن" في الرابع من ابريل عام ١٩٤٩، ويقع مقر قيادة الحلف في بروكسل، تعد أبرز دوافع تشكيل الحلف هو الصراع الأمريكي السوفيتي في فترة الحرب الباردة، والخشية من قيام الاتحاد السوفييتي (السابق) بعملية اجتياح لغرب أوروبا، ويعتبر هذا هو الهدف والغاية الإستراتيجية من تشكيله، ولكن الملفت للنظر التحول في العقيدة العسكرية للحلف خصوصاً بعد انتهاء مصدر التهديد الذي تأسس من اجله، وهو تفكيك الاتحاد السوفيتي، فكان من الطبيعي أن يتفكك التحالف باختفاء الخصم ولكن ما حدث هو العكس فقلد طور الحلف نفسه بما يضمن استمراره وتوسعه، وقد ترك أعضاء الحلف الباب مفتوحاً أمام انضمام أعضاء جدد وهو ما اثأر الكثير من الجدل هذه التوجهات الجديدة التي تم اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على شرق القارة الأوروبية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة الأمنية والعسكرية والسياسية للحلف، نظراً إلى ارتباط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بها.

لذلك، فإن المخاطر المحتملة لهذا التوجه الجديد تتمثل في إمكانية التحرك المستقبلي تجاه المنطقة عبر عدة مسالك تم تبنيها، وأهمها ضم دول شرق أوروبا بعضوية الحلف، التي قد تؤدي إلى استفزاز روسيا وإعادة وإحياء أجواء الحرب الباردة من تنافس والصراع وسباق التسلح وما يمثله ذلك من مخاطر، وما يثير جدلاً أيضاً هو عملية التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية (دفاعي عن أوروبا) إلى العقيدة العسكرية الهجومية وتنفيذ مهام حربية هجومية في مناطق مختلفة من العالم، وبلورة إستراتيجية جديدة للحلف تقوم على أساس الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنعها، من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقته التقليدية وهو خارج الإطار الاستراتيجي الذي تأسس من أجله الحلف في بداية النصف الثاني من القرن الماضي والذي ينتهج العقيدة الدفاعية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الاعتبارات الآتية:

١. السعي إلى تفهم أسباب استمرار حلف شمال الأطلنطي، ومعرفة سر صمود الحلف في وجه المتغيرات الدولية.
٢. دراسة تفاعلات ونتائج تحول الحلف ذي الأهداف العسكرية والأمنية إلى منظمة سياسية ذات اهتمامات أكثر اتساعاً من النطاق الأمني المعروف.
٣. توضيح أبعاد وانعكاسات عملية توسيع الحلف سواء على الدول الأعضاء الجدد، وكذلك موقف روسيا المعارض لهذا التوسع.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات التغير في النظام الدولي على استمرار وبقاء حلف شمال الأطلنطي، ومدى قدرته على مواكبة التحولات التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، وما ترتب عنها من تحولات على مستوى النظام الدولي والذي يعتمد أساساً على نظرية توازن القوى.

واستناداً إلى ذلك فإن المشكلة البحثية يمكن صياغتها من خلال السؤال التالي:

إلى أي مدى أثرت المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة في العقيدة الإستراتيجية لحلف الأطلنطي؟، وما مبرر استمرار بل وتوسيع الحلف في ظل اختفاء الحلف المنافس(وارسو)؟.

فرضيات الدراسة:

- إن حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء حلف وارسو، قد تحول إلى منظمة عالمية لها قوة عسكرية جبارة في ظل انسجام وتوافق مصالح الدول الأعضاء، تسعى إلى تحقيق مصالح هذه الدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة في كل مكان تصل إليه مصالحها في العالم.
- إن استمرار وجود حلف شمال الأطلسي يعكس إلى حد بعيد توافق مصالح الدول الأعضاء فيه، وبالتالي فإن هذه الدول تدعم تواجدها في الحلف بما يخدم مصالحها المشتركة.

منهجية الدراسة:-

ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة متفرع الجوانب فإننا ارتأينا استخدام: - المنهج التحليلي، لتحليل سلوك الوحدات الدولية " المكونة للحلف" تجاه مسائل إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في الحلف كمسألة الاستمرار والتوسع، وإتباع استراتيجيات جديدة تضمن إدخال العديد من التعديلات على هيكلية الحلف لمواكبة التطورات الجديدة على ميزان القوى الاستراتيجي الدولي، كما يعد المنهج السلوكي، وبشكل خاص نظرية النظم عند ديفد إيستون المتضمنة عدة مستويات أهمها مستوى النظام الدولي أسلم المناهج لدراسة الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وتأثيرها في الأمن الدولي بشكل عام وامن روسيا بشكل خاص، ومن ثم فإن هذا المستوى يمثل الحركة التفاعلية بين الأنساق والمدخلات والمخرجات، كما إن إتباع هذا المنهج يتيح لنا إمكانية رصد العلاقة الجدلية بين الحركة التوسعية لحلف شمال الأطلنطي بما يفرزه من آثار وتداعيات، وبين موقف روسيا المعارض لهذا التوسع

المبحث الأول: أثر تغيير النظام الدولي على إستراتيجية الحلف

المطلب الأول: طبيعة التغيير في النظام الدولي:

لقد أدى الانهيار الحاد والمفاجئ للاتحاد السوفييتي، في بداية التسعينيات إلى سيادة نوع من الفراغ الأيديولوجي والاستراتيجي غير المسبوق، وأدى إلى تحول في شكل وبنية النظام الدولي المبني على هيمنة قطبين رئيسين، وحالة الانهيار التي أصابت أحد هذين القطبين الرئيسين، أدت بالنتيجة إلى انهيار هذا النظام، وكان من خصائص النظام الدولي السابق، أنه عرف حالة التوازن، وبالتالي فإن المشكلة الجوهرية التي يطرحها هذا الانهيار، هو حالة عدم التوازن، لقد أدى ذلك إلى تمكين منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة من الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي الراهن، ومن ثم وضع آليات جديدة لتنظيم التفاعلات الدولية السياسية والاقتصادية، وأيضاً سعت الولايات المتحدة إلى توظيف تفوقها العسكري في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، ويضمن هيمنتها على ما عرف بالنظام العالمي الجديد[1]، والذي تبدو معالمه مختلفة عن النظام الدولي السابق ومن هذه المعالم:

١. ظهور نظام أحادية القطب سياسياً وعسكرياً، متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً عن نظام القطبية الثنائية السابق.
٢. ظهور صراع شمال / جنوب بدلاً من صراع شرق / غرب
٣. ظهور التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية وذلك بدلاً من التحالفات العسكرية والسياسية في النظام السابق.
٤. وقف سباق التسلح وبداية الاهتمام بقضايا البيئة.
٥. تزايد حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، وكذلك التقدم الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات، والذي جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة.

المطلب الثاني: تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة:

تعتبر مهمة الدفاع الجماعي هي المهمة المحورية للحلف وذلك بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، ولذلك فلقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي إلى تراجع واضح في هذا الجانب " الدفاع الجماعي" ضد عدو محدد مسبقاً، وذلك في إطار مواكبة التحولات التي أفرزتها البيئة الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة. كما كشفت هذه البيئة " بيئة ما بعد الحرب الباردة" عن بروز تهديدات للأمن الأوروبي – الأطلسي أو هكذا اعتبرها الحلف، من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاط الحلف، وفق المادة السادسة من اتفاقية واشنطن وهي "أوروبا وشمالي الأطلنطي"[٢].

ولاشك أن تداعيات انتهاء الحرب الباردة قد ألقت بظلالها على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية خاصة بين وحداته وآلياته، حيث فوجئ العالم بانتهاء الشيوعية وانهيار منظومة حلف وارسو، ولما كان حلف شمال الأطلنطي من بين آليات فترة الحرب الباردة فلا ريب من تأثر الحلف بذلك مما دعا البعض إلى القول بأن حلف الناتو في طريقه إلى التفكك والزوال كما حدث للحلف المعادي" حلف وارسو" مستندين في ذلك القول على قاعدة عامة من قواعد الأحلاف العسكرية، ولكن الذي حدث هو العكس حيث استمر الحلف، بل أكثر من ذلك فقد طور الحلف نفسه وتكيف مع النظام الدولي العالمي الجديد بعد تغيير الحلف لوظيفته من الدفاع الجماعي ضد الشيوعية إلى أهداف أخرى متمثلة في حماية مصالح الأعضاء وبسط النفوذ على النظام الدولي العالمي الجديد[٣]، ولذلك كان من الطبيعي أن تؤدي

التغييرات والتحولات في المعادلة الدولية إلى تغيير في إستراتيجية الحلف في هذه المرحلة " ما بعد الحرب الباردة " وتمثلت إستراتيجية الحلف الجديدة فيما يلي:-

١-إعادة هيكلة قوة الحلف.

أدى تعديل السياسة العسكرية إلى فرض إعادة بناء هيكل القوة في الحلف لتتلاءم مع مبادئ الإستراتيجية العسكرية للحلف الجديدة وذلك للأسباب الآتية:(٤)

- على الحلف أن يستمر في أداء المهمة الأساسية وهي الدفاع الجماعي الأمر الذي يعني ضرورة الحفاظ على قوات كافية لأداء هذه المهمة، أي تشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بقدرات عسكرية عالية التقنية ومختلطة من قوات تقليدية ونووية.
- لأن مصادر التهديد أصبحت غير محددة من اتجاه معين، كما أنها قد تأخذ أشكالاً أخرى غير الهجوم العسكري، لذلك كان ضروريًا إعداد قوات انتشار سريع تعمل في أي مكان، وحسب مقتضيات المصلحة المشتركة لدول التحالف.
- لأن العقيدة العسكرية الجديدة تشكلت على أساس تراجع خطر التهديد من الشرق، فذلك يعني عدم الحاجة إلى وجود حجم كبير من القوات والأسلحة المخزنة في أوروبا، وأيضاً خفض الاستعداد القتالي والتدريبات، وبالتالي فإن الأثر الأول على الهيكل هو خفض قوات الحلف في أوروبا.

أ- خفض قوات الحلف في أوروبا :

من أهم التغيرات التي حدثت في هيكل الحلف بعد الحرب الباردة هي خفض القوات في أوروبا، متمشية مع التغير في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف، وفي إطار تنفيذ اتفاقية الحد من التسلح التقليدي التي وقعها الحلف مع الاتحاد السوفيتي (السابق) في باريس في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠، حيث أقدمت دول الحلف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ على تخفيض إنفاقها الدفاعي بنسبة ٢٢%، وتخفيض ٥٢% من قواتها البرية المقاتلة، ونحو ٤٥% من قوات الحلف في المنطقة المركزية، ونحو ١٠% من الوحدات البحرية المقاتلة، بما فيها حاملات الطائرات والمدمرات والفرقاطات، وخفض ٢٥% من الطائرات المقاتلة والمخزنة في أوروبا، ٥٤% من القوات الجوية في المنطقتين المركزية والشمالية، ٢٥% من القوات الجوية في أمريكا الشمالية(٥).

كذلك أزيلت جميع القواعد البرية لإطلاق الصواريخ النووية من أوروبا، وسحبت جميع الأسلحة النووية للحلف من على متن سفن السطح، وتبقى فقط القنابل التي تحملها الطائرات وتمثل ٢٠% من القوة النووية لعام ١٩٩٠[٦]، وتناسقاً مع العقيدة العسكرية الجديدة للحلف جرت عملية إعادة تنظيم لقوات الحلف على النحو الذي يمكنها من القيام بمهمة الدفاع الجماعي ومواجهة المخاطر المحتملة وهدفت هذه التعديلات إلى رفع مرونة القوات الأساسية وتدعيم قدراتها على التعبئة السريعة واستيعاب التطور التكنولوجي في نظم التسلح الحديثة.[٧]

ب- إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف:

لقد تم إعادة تنظيم قوات الحلف بما يتوافق مع العقيدة العسكرية الجديدة التي تبناها الحلف بحيث يستطيع القيام بمهمة الدفاع الجماعي والتعامل مع المخاطر والأزمات التي تهدد أمن ومصالح الدول الأعضاء، وتم تنظيم هذه القوات الأساسية في ثلاث فئات:

١. قوات الرد السريع الفوري Immediate and rapid reaction forces. تتشكل أساساً من قوات متعددة برية وبحرية وجوية لديها قدرة استعدادية عالية وجاهزية تامة لعمل الرد السريع والتدخل في حالات الأزمات والطوارئ.
٢. قوات الدفاع الأساسية Main defense forces، وهي عبارة عن القوات الأساسية النظامية التي يمتلكها الحلف.
٣. القوة المعاونة أو قوات التعزيز Augmentation forces. وهي قوات احتياطية تلعب دوراً مهماً في الإطار العام لهيكل الحلف إلى جانب القوات النظامية.

وفي يوليو عام ١٩٩٤ تم إدخال تعديلات على هيكل القيادة المدمج للحلف حيث شمل هذا التعديل خفض عدد القيادات الرئيسية إلى اثنتين بدلا من ثلاث حيث تم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة Allied command channel. وتم الإبقاء على القيادة المتحالفة الأطلسية Allied command Atlantic، والقيادة المتحالفة لأوروبا Allied command Europe وهذه القيادة استلمت مهام القيادة المتحالفة المتعددة والتي تم إلغائها.[٨]

ج-قوة العمل المشتركة المجمعة:

جاءت فكرة تشكيل قوة العمل المشتركة المجمعة لتعطى لقوات الحلف المرونة اللازمة التي تمكنها من الرد على الأزمات والطوارئ والقيام بعمليات حفظ السلام، يعتبر مفهوم قوة العمل المشتركة المجمعة Combined Joint Task Force المكون الثالث للتغيير في هيكل القوة في الحلف، فلأن الحلف اتجه إلى تقليص قواته الأساسية المنوط بها القيام بأعباء الدفاع المشترك ضد تهديد محتمل من الشرق، بعد الإقرار بزوال هذا التهديد، فإن المشكلة التي واجهت الحلف هي أن البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد زوال خطر الهجوم من الشرق أوجدت مصادر تهديد أخرى غير مجسمة في شكل مادي واضح، وتقع في الغالب خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف- مثل أزمة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وحرب البلقان عام ١٩٩٦- وهي مصادر تهديد تستدعي لمواجهتها إيجاد مرونة عالية في آليات القيادة والسيطرة، من أجل الرد السريع على الطوارئ، وأيضا القيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إذا ما اقتضى الأمر ذلك.[٩]

وجاءت قمة ماسترخت في ديسمبر ١٩٩١ بمقترح حول إقامة كيان الأمن والدفاع الأوروبي. وهو ما أعطى الدور إلى اتحاد غرب أوروبا لتطوير البعد الأمني للاتحاد السياسي الأوروبي ليصبح عامودا أوروبياً في بناء الأطلسي. وشدد على أن اتحاد غرب أوروبا يهتدي في تحقيق ذلك بمبدأ التشاور المفتوح والتكامل في عملية صنع القرار.[١٠]

وقدم الحلف هذا المفهوم لمنظمة اتحاد غرب أوروبا على أساس أنه يمكن للأعضاء في المنظمة قيادة قوة العمل المشتركة المجمعة، والقيام بالمهام التي يقتضيها حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا في حالة عدم تحرك الحلف، أي في حالة رفض الولايات المتحدة التحرك كما حدث في البوسنة[١١]. وقد طرحت الولايات المتحدة هذا المفهوم في لجنة تخطيط الدفاع بالحلف عام ١٩٩٣، وأقرته قمة الحلف التي عقدت في بروكسل في يناير ١٩٩٤[١٢].

وأكد المؤتمر أن إنشاء هذه القوات هو ليس بمعزل عن عملية التكييف والتحوير التي يجريها الحلف. ولذلك لابد أن تكون متناسقة مع بقية أوجه التكييف. وكان من بين تلك التوجهات أن لا تصبح هذه القوات عبئاً إضافيًّا على نسق القيادة في الحلف، وإنما لابد من أن تندرج ضمن تعديل ذلك النسق. فثمة خشية من أن

تصبح هذه القوات مصدر أعباء مالية إضافية على الميزانيات الدفاعية للأعضاء في الوقت الذي كان التوجه فيه نحو تخفيضها.

فضلاً عن الخشية من أن تصبح هذه القوات موضوع جدل سياسي وخلافات بين الأعضاء بصدد توزيع الأعباء وإعطاء الأدوار. وهذه المسألة كانت قد تلازمت مع العلاقات الداخلية بين الأعضاء منذ تأسيس الحلف.[١٣]

ولقد أدى تبني هذا المفهوم إلى تقسيمات جديدة وتحديد للأدوار والمهام بحيث جرت عملية تخصيص مزدوج لأفراد داخل الهياكل القائمة، دون استحداث هيكل جديد داخل الحلف، وهذه القوات من الدول الأعضاء في الحلف وأعضاء الشراكة من أجل السلام، وأيضا السماح بانضمام قوات دول أخرى بحسب طبيعة المهمة المكلفة بها[١٤].

٢- الحوار مع دول جنوب وشرق المتوسط.

اتجه الحلف إلى الجنوب، فدشن حواراً مع دول المتوسط منذ العام ١٩٩٤، وساعد على ذلك أن عملية السلام العربية-الإسرائيلية كانت قد حققت بعض التقدم، وساعدت على خلق مناخ إقليمي إيجابي فيما يخص السلام والاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط، وأتاحت الفرصة أمام "الناتو" للإسهام في أمن واستقرار هذه المنطقة.

ولقد كان الدفع الكبير في هذا الصدد من جانب دول "الناتو" الجنوبية، التي تجمعها عناصر مشتركة عدة مع دول جنوب المتوسط، أما دول "الناتو" الشمالية فتعنيها مصالح النفط والغاز، ولكنها تفتقد الصلات الثقافية التي تربط دول الحلف الجنوبية مع دول جنوب المتوسط..ولقد استمر الحوار المتوسطي مع "الناتو" منذ عام ١٩٩٤، وأخذ صورة ٢٦+١ (أي الحوار بين "الناتو" بكامل أعضائه وكل دولة من دول المتوسط المشاركة في الحوار)، وصورة ٢٦+٧ (أي الحوار فيما بين "الناتو" والدول المتوسطية السبع معاً). وقد كانت الدول المتوسطية الشريكة في الحوار ستاً قبل انضمام الجزائر في عام ٢٠٠٠، وهذه الدول هي المغرب، وتونس، ومصر، وموريتانيا، والأردن، وإسرائيل. وهذه المجموعة من الدول المتوسطية تضم دولتين غير متوسطيتين؛ هما الأردن وموريتانيا، وغاب عن المشاركة في ذلك الحوار دول متوسطية هي سورية ولبنان، اللتان اتخذتا موقف عدم المشاركة بسبب الصراع مع إسرائيل، كما تغيب ليبيا بسبب تؤثر علاقاتها مع الغرب طيلة

عقود، وفي سعيه إلى توسيع الحوار طرح الناتو في قمة إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤ مبادرة جديدة للتعاون مع دول الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، مع الاستمرار في عملية الحوار المتوسطي، وهذه المبادرة تقوم على منهج التعاون الثنائي بين "الناتو" وكل من الدول الشريكة، في المجالات العسكرية العملية، وبخاصة ما يتعلق منها بالإصلاح الدفاعي، وإدارة العمليات المشتركة

٣ـ تقاسم الأعباء:

كانت الولايات المتحدة أكثر الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي تحملاً لأعباء الدفاع منذ إنشائه، لاعتبارات تتعلق بالحرص على منع اجتياح سوفييتي لمنطقة غرب أوروبا لاسيما في ظل تنامي القدرات العسكرية للاتحاد السوفييتي ثم لحلف وارسو وتردي الأوضاع الاقتصادية لدول أوروبا الغربية، فأن سقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي ونجاح دول أوروبا الغربية في تحقيق معدلات نمو عالية دفع الولايات المتحدة إلى مطالبة الدول الأوروبية أعضاء الحلف بزيادة إنفاقها العسكري وهي المطالبة التي ازدادت حدة مع زيادة العجز في الميزانية الفيدرالية وميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد رفضت الدول الأوروبية الاستجابة للمطلب وفق إجمالي الناتج المحلي. ومعلوم أن نسبة الإنفاق الأمريكي قد ارتفعت من ٥٩.٩% عام ١٩٩٢ إلى ٦٢.٧% عام ١٩٩٧ مقابل تراجع نسبة الإنفاق الأوروبي وظلت نسبة الإنفاق العسكري الأوروبي أقل من المتوسط العام في الحلف حيث بلغت نسبة ٣٨%عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ٣٥.٣% عام ١٩٩٧ وذلك رغم تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية أعضاء الحلف للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وصل عام ١٩٩٦ إلى ٧٢٠٠ تريليون دولار أو ٤٧% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف، وتحملت الولايات المتحدة ٦١.٦% من الإنفاق الدفاعي هذا بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية الأعضاء في الحلف في العام نفسه إلى ٧٧٦١ تريليون دولار أو نحو ٤٧% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف وتحملت الدول الأوروبية ٣٦.٦% من الإنفاق الدفاعي لدول الحلف.

وقد استمر نفس الوضع عام ١٩٩٧ إذ وصل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى ٧٦٠٠ تريليون دولار، وتحملت الولايات المتحدة ٦٢.٧% من الإنفاق الدفاعي لدول الحلف، بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية

الأعضاء في الحلف إلى ٧٩٩٦ تريليون دولار أو ٥١% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف، وتحملت الدول الأوروبية فقط ٣٥.٣% من إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول الحلف[١٥]، وهكذا يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة ظلت منذ إنشاء الحلف تتحمل نسبة أكبر من تلك التي كان يفترض أن تتحملها وفق نسبة ناتجها المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية الأعضاء في الحلف.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اضطرت إلى تحمل نسبة عالية في الخمسينيات، فإنها فشلت بعد ذلك في إقناع الدول الأعضاء الأخرى بزيادة إنفاقها العسكري وشهدت قضية توزيع أعباء الدفاع خلافات شديدة لاسيما مع تزايد عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

وبناء عليه اتجهت الولايات المتحدة إلى الضغط على الدول الأوروبية أعضاء الحلف من أجل زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي على الحلف وذلك من خلال ورقة الانفراد الأمريكي بقيادة الحلف بما في ذلك منطقة جنوب أوروبا ورفض تسليم القيادة للأوروبيين وتقليص وجودها العسكري في القارة والتركيز على تطوير هياكل الحلف العسكرية على نحو لا يجعلها ملائمة تماما للأمن الأوروبي، مما يدفع الأعضاء الأوروبيين إلى زيادة الإنفاق من أجل تشكيل هياكل ملائمة للتعامل مع الأمن الأوروبي.

وفي مواجهة هذه الضغوط وبعد ثبات العجز الأوروبي عن الفعل العسكري المستقل في أزمة البوسنة عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، اندفعت الدول الأوروبية نحو بلورة هوية أمنية أوروبية، وهو الأمر الذي شجعته الولايات المتحدة وإن حرصت على أن يجري ذلك في إطار التنسيق الكامل مع الحلف[١٦].

المبحث الثاني: إستراتيجية الحلف التوسعية

من أبرز التحولات الاستراتيجية في تاريخ حلف الأطلنطي سعيه الدائم إلى التوسع في وسط أوروبا وشرقها، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، علماً بأن الحلف بقي التحديات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي، ومعضلات الوحدة الأوروبية، وخاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع والعلاقة مع روسيا ودول رابطة الدول المستقلة، ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير

المستقرة في وسط أوروبا وشرقها، ويمكننا أن نضيف عاملين آخرين يساعدان الحلف على البقاء والاستمرار(١٧)، **أولهما**: إنه اتخذ منذ نشوئه الطابع المؤسساتي، على عكس أحلاف الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، أو أحلاف القرن التاسع عشر التي قامت لأغراض وقتية دفاعية أو هجومية وحسبما تمليه اعتبارات توازن القوى. **والعامل الثاني:** استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف؛ لأن هذه العملية استخدمت من قبل مخططي الحلف، ليس كبديل عن فكرة الدفاع التي هيمنت عليه في سنوات الحرب الباردة فحسب، بل كتبرير إيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء تلك الحرب، وكأساس لصياغة استراتيجيته الجديدة وتحديد أهدافه ووظائفه.

ومن ثم ، فإن قدرة الناتو على البقاء والاستمرار ستعتمد أيضاً على قدرة استراتيجيته في التعامل مع القضايا والعلاقات التي قد تعوق عملية التوسع، مثل إشكالية العلاقة بروسيا، وقضية انتشار الأسلحة النووية الروسية، ومعضلة النزاع التركي – اليوناني حول قبرص.

المطلب الأول: انعكاس توسيع الناتو على الدول الأعضاء الجدد:

يمكن القول أن عملية توسيع الناتو قامت على تغير المفهوم الأساسي الذي قام عليه الحلف عام ١٩٤٩، والذي تضمن في الأساس التعامل مع هجوم واسع المدى من الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو وذلك وفقًا لمعايير الردع والذي استند بدوره على وضع دفاعي قوي وقوات كبيرة مستعدة استعدادا عاليا، مع التأكيد على أن أي هجوم بالأسلحة التقليدية واسعة المدى على أوروبا من قبل حلف وارسو المنحل قد يقود إلى رد فعل نووي من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى(١٨)، ولكن على أثر تغير النظام الدولي من حالة الثنائية القطبية إلى حالة الأحادية القطبية تم تغير هذا المفهوم الاستراتيجي في قمة روما عام ١٩٩١، والذي يمثل بدوره تغييراً كاملاً في طريقة تفكير الحلف، والمفهوم الجديد يقوم على افتراض أن التهديد واسع المدى قد انتهى بصورة كاملة، ومن ثم لم تعد هناك حاجة لتخطيط الحلف على مثل هذا الهجوم المفترض، كذلك اعتمد هذا المفهوم علي، ما يسمى بالأرضية الأمنية الجديدة في أوروبا، والتي تساعد بدرجة أكبر على تحقيق أهداف الناتو الأصلية من خلال الوسائل السياسية، وهي الأهداف التي أشارت إليها

اتفاقية واشنطن إجمالا بتطوير الاستقرار في منطقة شمالي الأطلنطي والمساهمة في تطوير العلاقات السلمية على الصعيد الدولي(١٩).

وذلك لأن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها الآن تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي ومنها المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية، ومن ثم اختار قادة الحلف إستراتيجية جديدة أخذت في اعتبارها تشكيل قوة دفاع أصغر حجماً وأكثر قدرة على الحركة من جنسيات متعددة، وقد رأى صانعو القرار في الحلف أن هناك أهمية لتوسيع عضويته(٢٠)، ففي خريف ٢٠٠٦ نشر "ايفو دالدر" السفير الأمريكي في حلف شمال الأطلنطي في دورية"foreign affairs" مقالاً حول التطور المستقبلي والمأمول للحلف اقترح فيه توسيع" الناتو" حتى يشمل بلدانا ديمقراطية أخرى في العالم وجعله في خدمة الأمم المتحدة مثلما حدث في كوسوفا ١٩٩٩، أما إذا رفضت الأمم المتحدة الترخيص لعمل ما ضد تهديد يواجه الأمن والسلام الدوليين، فيفترض أن يكون باستطاعة الناتو التحرك على اعتبار أن من شأن حلف موسع تدعمه الديمقراطيات الرئيسية أن يحظى بشرعية أكبر بمعنى آخر يعني هذا أنه في حالة عرقلة قرار ما داخل الأمم المتحدة فإنه سيكون باستطاعة" الناتو الموسع" أن يخوض غمار حرب ستكون بالضرورة غير قانونية وهو أمر يذكرنا بالسيناريو العراقي(٢١).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه توسيع الناتو:

يشير توسيع الناتو إلى إشكالية الدور الجديد للحلف، وهل سيكون مقتصراً على مهمته الأساسية في الدفاع الجماعي أم أنه سيتحول إلى مهام أخري، هناك من يري أنه يجب أن يعاد صياغة دور الحلف بحيث لا ينظر إليه كتجمع لأمم في مواجهة عدو واضح بصورة أو بأخرى، وإنما كضامن للحضارة الأمريكية الغربية وكدعامة رئيسية للأمن العالمي(٢٢) غير أن توسيع الحلف شرقاً من شأنه أن يطرح إشكاليات تتعلق بدور الحلف الجديد وعلاقته بتأسيس نظام جديد للدفاع الجماعي يكون مقدمة لتشكيل نظام مخصص للأمن الجماعي في أوروبا وتنطلق هذه الإشكالية من الافتراض القائل بأن عدم مساعدة الغرب في استقرار الشرق من الممكن أن يقود إلى عدم استقرار الغرب(٢٣)، هذا يعني أنه على الغرب أن يتدخل في شئون الشرق لسببين يدعمهم الناتو، الأول: ضمان الحضارة الغربية الأمريكية

بحيث تكون السائدة على العالم مع تجاهل خصوصية الحضارات الأخرى، الثاني: أن الأمن الأوروبي والأمريكي يرتبطان بالاستقرار في الشرق الأوسط وهذا يتيح لهما التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بدعوى أن أمنها مهدد.

أ- تكاليف توسيع حلف الناتو:

إن طريقة حساب التكاليف الخاصة بعملية التوسيع في محل جدل وتقديرات متباينة فعلى سبيل المثال يشير تقرير مقدم للكونجرس الأمريكي في فبراير ١٩٩٧ إلى أن التكاليف المباشرة لتوسيع الناتو ستتراوح بين ٧٠٠ إلى ٩٠٠ مليون دولار سنويا بإجمالي ٩-١٢ بليون دولار للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٩ وهو التاريخ الذي ستكون فيه قدرات الأعضاء الجدد قد نضجت ووصلت إلى المستويات المعمول بها في الحلف، أما التكاليف المقدرة للأعضاء الجدد والتي ستخصص لإعادة بناء وهيكلة قدراتهم العسكرية ستتراوح بين ٨٠٠-١٠٠٠ مليون دولار سنويا، أما التكاليف التي ستتحملها دول الناتو لتحسين بيئتها الأمنية ولكي تتوافق مع أغراض التوسيع ستصل إلى ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا، أي إجمالي التكاليف سيتراوح بين ١٨-٢٣ بليون دولار[٢٤].

وصدر عن مؤسسة رند الأمريكية دراسة توضح تكاليف انضمام أعضاء جدد للناتو هل من الممكن أن يتحملها الناتو[٢٥] نشرتها مجلة ايكونوميست ورد فيها أربع خيارات للانضمام للناتو[٢٦]:

الخيار الأول: الحضور مسبقاً ويعني تأسيس مقرات للحلف وساحات وقواعد عسكرية في أوروبا الشرقية وهذا الخيار يرفع التكلفة إلى ٨٢ بليون دولار.

الخيار الثاني: يتعهد بموجبه الأعضاء الحاليون بنشر قواتهم بسرعة في شرق أوروبا ويوفدون جناحين من المقالات حوالي (٣٠٠ طائرة) وتزيد التكلفة بمقدار ٨ بليون دولار.

الخيار الثالث: "الحماية المشتركة" فهو بالإضافة إلى الجناحين من المقاتلات يخصص خمس فرق الجيش لحماية الأعضاء الجدد وكلفة هذا الخيار تصل إلى ٢٤ مليار دولار تسدد خلال ١٠-١٥ سنة، وهذا ما يضيف ١٢% لميزانيات الدفاع للأعضاء الحاليين، فعلى بلدان أوروبا الشرقية أن تدفع ١٩% من المبلغ وان يدفع الأعضاء الحاليين ٦١%؛ وذلك لدعم قدراتهم على إرسال قوات نحو الشرق والبقية تقع على ميزانية الناتو للبنية التحتية التي يمولها جميع الأعضاء.

الخيار الرابع: يقدم فيه الناتو القيادة والسيطرة والمعلومات والدعم اللوجستي وعلى الأعضاء الجدد أن يحدثوا أسلحة جيوشهم لتتلاءم مع أسلحة الناتو وكلفة هذا الخيار "الدفاع الذاتي المدعوم" حوالي ١٧ بليون دولار تدفع خلال ١٠-١٥ سنة ويتحملها بالدرجة الرئيسية الأعضاء الجدد.

أن توسيع الناتو يستلزم الكثير من الأموال وأن الدول الغربية التي تحسب النتائج الاقتصادية لأي خطوة في السياسة الخارجية ليست في وضع يمكنها من تجديد هذا الثمن للتوسع إذ إن أعضاء الناتو يتهربون من إعطاء أي تقديرات رسمية ممكنة لثمن تكامل القوات في هنغاريا وتشيكيا وبولندا مع البنى الأطلسية ولم يتم الاتفاق على طريقة توزيع المصاريف المنتظرة بين أعضاء الناتو والدول المرشحة، وهناك العديد من التقديرات لتكاليف الناتو أصدرتها العديد من المؤسسات وسوف ندرجها فيها يلي: التقدير الأول يرى أن التكلفة المالية لتوسيع الناتو تعتبر هي العقبة الوحيدة لتوسيع الناتو، فالتقديرات من ١٤ بليون دولار إلى ١٢٥ بليون دولار، ولم يتضح بعد بقايا التكاليف عن اكتمال دخول باقي الدول المرشحة، ولكن الواضح ضرورة تحسن البنية التحتية للدول الأعضاء الجدد سوف يستبدلون الأسلحة السوفيتية القديمة بأخرى حديثة لكي تتلاءم مع أسلحة الناتو المتطورة[٢٧]، أما التقدير الثاني يرى أن تكلفة توسيع الناتو تتضمن شقين: الميزانية وتقدير مساهمة كل دولة من توسيع الناتو، في عام ١٩٩٧ حدد البنتاجون التقديرات ما بين ٢٧ بليون و ٣٥ بليون دولار لكل ١٠ سنوات، وفي عام ١٩٩٦ قدرت مؤسسة رند التكليف من ١٧ بليون دولار إلى ٨٢، اما مكتب تقدير الميزانيات الأمريكي قدر التكلفة ما بين ٢١ بليون إلى ١٢٥ بليون دولار، وفي عام ١٩٩٧ قدرت دراسة للناتو غير منشورة قوبلت باستحسان فرنسي.

أن تقدير التكلفة ١٠ بليون كل عشر سنوات، على الرغم من إلغاء البيت الأبيض لهذه الدراسة وعدم اعترافه بها، وفي عام ١٩٩٨ قدم البنتاجون تقريراً للكونجرس يطلب فيه أعضاء رسميين لدراسة تلك الدراسة المقدمة من الناتو.[٢٨]

إن هذه الاقتراحات السابقة المختلفة تعكس خيارات متنوعة لتحمي الأعضاء الجدد ضد تهديدات متفاوتة الخطورة وعرض طرق مختلفة لتقسيم التكلفة بين الأعضاء عامة، توسيع الناتو لابد أن يقسم على ثلاثة أجزاء، ١- الأعضاء الجدد،٢- الأعضاء الحاليين- رأس المال الأساسي للناتو على أن يتحمل الأعضاء الجدد أكبر عبء

مالي[٢٩]، بالنهاية تم اعتماد التكاليف التي قدرها الناتو في نوفمبر ١٩٩٧ التي قدر فيها التوسيع ب١.٥ بليون دولار كل عشر سنوات و١.٣ بليون دولار من النتائج عن برنامج مجلس الاستثمار.

ب- موقف روسيا المعارض للتوسيع :

أن روسيا هي أول من عارضت توسيع الناتو حيث إنها تعتبر المتضرر الوحيد الأساسي من مثل هذا التوسيع الذي يجعل قوات تحالف الغرب قريبة من حدودها عن طريق ضم دول أوروبا الشرقية، والتي قد تستخدم فيها بعد في شبكة الدرع الصاروخي، ومن جهة أخرى إن طلب بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات البلطيق وبعض دول أوروبا الغربية المحايدة الانضمام إلى عضوية الناتو سوف يؤثر بالدرجة الأولى على روسيا التي مازالت متشككة من نوايا التحالف الغربي في الحفاظ على بنية حلف شمال الأطلنطي رغم تقوض حلف وارسو[٣٠]، وقد اقترح وزير الخارجية الروسي "كوزيري " بأن تشترك روسيا مع الناتو في ضمان أمن أوروبا الشرقية[٣١]، ومن أجل تهدئة المخاوف الروسية تم التوقيع على وثيقة تأسيسية بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين حلف شمال الأطلسي وروسيا في ٢٧ مايو ١٩٩٧ وفي تلك الوثيقة وضحت نية دول الناتو واستعدادها إلى صياغة اتفاق مشترك مع روسيا لضمان عدم معارضتها لخطة التوسيع ولكنها ليست على استعداد مماثل لاستيعابها بالكامل داخل منظومة أمنية واحدة[٣٢].

إن توسيع حلف الناتو يعني انتصار الخط الاستراتيجي في أوروبا الغربية لاستخدام القوة أو التلويح باستخدامها كأساس لمؤشر نوعي للعلاقات الدولية، إذ إن الإدارة الأساسية في الدفاع عن هذه المصالح هي القوات المسلحة الأمريكية، وبنظرة تكتيكية لأثر توسيع الناتو على روسيا نجد أنه قبل توسيع الناتو كان من المستحيل القيام بالضربة الأولى إذ أراد الناتو أن يقوم بعملية إستراتيجية حاسمة ضد روسيا، أما بعد توسيع الناتو فيستطيع الناتو في أوروبا الشرقية من خلال قواته الجوية بإحداث ضربات صاروخية بمدينة لينينغراد بعد بضعة دقائق من إقلاعها من قواعدها، وبدخوله دول البلطيق سيدخل مباشرة إلى موسكو وتستطيع القوات الجوية للناتو الدخول لروسيا شرقا من خلال دخول بولندا وهنغاريا وتشيكيا[٣٣] ولذلك حاولت روسيا إعاقة انتقال عدد من دول أوروبا إلى عضوية (الاتحاد

الأوروبي) و(حلف شمال الأطلسي) بحجة اقتراب قوات أوروبا من حدود روسيا وتهديدها للأمن الروسي ولكنها فشلت[٣٤] وإلى جانب ذلك يكمن الخطر في التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا من قبل الدول الأعضاء في الناتو بهدف فرض إشكالية التبعية الاقتصادية والسياسية إذ بمقابل ذلك تفقد روسيا استقلاليتها[٣٥] إلى جانب خسارة روسيا لمناطق نفوذها في الجمهوريات السوفيتية السابقة نتيجة لتصاعد الثورات الشعبية التي تمخض عنها تولى حكومات موالية للغرب، وهذه الحكومات تطمع في الوجود الأمريكي والأوروبي في شؤونها الداخلية أي فقط تغير الاحتلال من روسي إلى أمريكي طمعاً في الدخول إلى حلف الناتو حتى تكون بمأمن عن التهديد الروسي.

مثلما كان الوضع قبل تفكك الاتحاد السوفيتي كما الحال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إذ تسعى هذه الدول إلى الدخول للناتو حتى تستطيع حماية أمنها، إذ إنها عبارة عن مناطق متفجرة بالنزاعات القومية التي تهدد أمنها إذ إن هذه الدول على استعداد دائما لملء فراغها الإقليمي سواء من الجانب الروسي أو الجانب الأمريكي وذلك لضعفها العام المؤسسي والقانوني والسياسي، مما يجعلها عاجزة عن حماية مواطنيها والقيام بدور سياسي قوي يمكنها من السيطرة على زمام الحكم في أراضيها، وبناء عليه بنت موسكو رفضها لأي محاولة لتوسيع حلف شمال الأطلنطي وفقا للاعتبارات الآتية:[٣٦]

١. أن أي توسيع من هذا النوع سوف يعمل على عزل روسيا.
٢. كل الأحلاف العسكرية لابد وأن تكون موجهة ضد خصم سياسي محتمل؛ لذلك فإن أي تقوية للناتو سوف تؤثر على مصالح الأمن الروسي.
٣. عندما يضم الناتو أعضاء جدداً فإنه سوف يغزل روسيا عن الغرب.
٤. إن الرأي العام الروسي ليس مهيأً لتقبل مثل هذه الخطوة بما يقوي من الاتجاهات الراديكالية والإمبريالية الجديدة.

وذلك رغم حساسية الموقف الروسي تجاه حماية حدودها نشرت الولايات المتحدة بعض عناصر الدرع الصاروخي في مايو ٢٠٠٨ بالقرب من حدود روسيا الشرقية في تشيكيا محطة رادار(x-band) وفي بولندا عشر منصات إطلاق صواريخ اعتراضية الأمر الذي أثار القيادات السياسية والعسكرية الروسية[٣٧]، فهذه الخطوة

تعتبر تعدياً للحدود الجغرافية التي رسمتها روسيا لذاتها لإعادة بناء وضعيتها كقوة عظمى تعتمد على ثلاث دعائم رئيسية(٣٨):

١. الرغبة في تأكيد الاعتراف بأن الاتحاد السوفيتي السابق وإلى حد ما شرق أوروبا هي مناطق نفوذ خاصة بها وضمن المجال الحيوي لروسيا.
٢. العمل على منع استخدام هذه المناطق من أن تصبح بمثابة محطات تهديد ضد روسيا.
٣. تأكيد أن هذه المناطق سوف تستخدم بمثابة جسور مفتوحة وليس كمناطق إزعاج لعزل روسيا عن العالم.

وعليه تكثفت الجهود الروسية لمنع انضمام كلً من أوكرانيا وجورجيا والتي تعتبرهما ضمن مساحة التأثير الروسي تقليديا، حيث انه في قمة بوخارست المنعقدة في أبريل ١٩٩٨ تم التراجع عن منح أوكرانيا وجورجيا" خطط عمل العضوية " وهي مرحلة ما قبل الانضمام للحلف حيث شدد الأمين العام لحلف الناتو في ذلك الوقت "يات دي هو شيفر "على أن ملف التوسيع لن يغلق بعد بوخارست مضيفا أن" رسالتنا ستكون إيجابية وواضحة وأن كلاً من البلدين (جورجيا- أوكرانيا) لديهما مكانهم في الاندماج إلى الحلف الأوروبي-أطلسي"(٣٩).

ولم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين روسيا وبين أي محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية، ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التي مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا السوفيتية، وسعي الأخيرة للسيطرة وبسط النفوذ عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الاثنية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتي كانت دوماً الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التي امتدت لتشمل أوروبا وروسيا(٤٠)، وعليه أعيدت صياغة علاقات حلف شمال الأطلنطي مع روسيا من جديد في عام ٢٠٠٢، وتم تأليف مجلس الناتو- روسيا الجديد. وهذا المجلس يضم ٢٧ دولة تشارك فيه كل دولة بكامل سيادتها الوطنية وعلى المساواة مع الدول الأخرى، وهذا ما مكن علاقة حلف شمال الأطلنطي وروسيا من الاستمرار والتطور على الرغم من أن سياسية موسكو الخارجية أصبحت أكثر استقلالية وأكثر حزمًا منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما أدى إلى فتور في علاقات روسيا مع الحلف الأطلنطي،

ومع وجود بعثة روسية في مقر قيادة العمليات التابع للقيادة العليا للحلف الأطلنطي في أوروبا[٤١]، احتفاظ حلف شمال الأطلنطي بمكتب اتصال عسكري ومعلومات في موسكو، مع وجود العديد من المصالح المشتركة بين الطرفين تبدأ بمكافحة الإرهاب وتنتهي بضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل التكتيكية والإستراتيجية، ولكن مع ذلك تقلق روسيا من مماطلة الدول الأعضاء للتصديق على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا(treaty on Conventional Forcesin Europe (CFE وكذلك من عدم اتخاذ الحلف أي خطوات رسمية لإقامة علاقات مع معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا. CoIIective Security Treaty[٤٢] Organization(CSTO)

الخاتمة:

إن استمرار بقاء وتطور حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة هو محصلة طبيعية لتوافق المصالح بين الدول الأعضاء فيه في ظل المتغيرات الجذرية التي طرأت على الوضع الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي وما سببه هذا الانهيار من خلل خطير في ميزان القوى الاستراتيجي على الصعيد العالمي، وكانت عملية الإبقاء على حلف الأطلنطي متماسكاً في ظل هذه المتغيرات يمثل تحدياً في حد ذاته، وتطوير مؤسساته لكي تواكب هذه المتغيرات، وليس فقط المحافظة على عقد التحالف بل وتوسيعه وضم أعضاء جدد إليه، وهو ما يعني أن حلف الأطلنطي يدخل مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بشكل أقوى وأكبر مما كان عليه في المرحلة السابقة (مرحلة الحرب الباردة)، فقد جاءت عملية توسيع الحلف في سياق هذا التطور، حيث استمرت خريطة الحلف بالتوسع شرقاً بضم أعضاء جدد كانوا حتى وقت قريب أعضاءً في حلف وارسو المعادي، من منطقة البلقان وأوروبا الشرقية، فمن الواضح أن التطورات التي طرأت على الحلف من التوسع شرقاً، وتوسيع منطقة عمل الحلف جاءت تجاوباً مع الرغبة الأمريكية وذلك بسبب الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠١١، وأصبح الحلف يجد المبرر السياسي وآلية الانتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح العالمي، مثل وسط آسيا والشرق الأوسط والمنطقة العربية، وأصبح الحلف يتطلع إلى القيام بأدوار عسكرية في إستراتيجية الحلف المستقبلية وخصوصاً في منطقة الشمال الإفريقي القريبة جغرافياً من الدول الأعضاء في الحلف، ويمكننا أن نضيف عاملين آخرين يساعدان الحلف على البقاء والاستمرار[٤٣]، **أولهما**: إنه اتخذ منذ نشوئه الطابع المؤسساتي، على عكس أحلاف الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، أو أحلاف القرن التاسع عشر التي قامت لأغراض وقتية دفاعية أو هجومية وحسبما تمليه اعتبارات توازن القوى. **والعامل الثاني:** استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف؛ لأن هذه العملية استخدمت من قبل مخططي الحلف، ليس كبديل عن فكرة الدفاع التي هيمنت عليه في سنوات الحرب الباردة فحسب، بل كتبرير إيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء تلك الحرب، وكأساس لصياغة استراتيجيته الجديدة وتحديد أهدافه ووظائفه.

هوامش البحث

(١) محمود السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود: الفوضى والاستقرار في النظام الدولي الجديد "اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص ٣٧.

(٢) عماد جاد، **حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ط ٢، ٢٠١٠ ص ١٥٠.

(٣) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر ٢٠٠٥، ص ٤٨٩.

(٤) عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة جديدة مغايرة، **مرجع سابق**، ص ١٥٩.

(5) **NATO Handbook**, NATO Office Information and Press, Brussels, 1995, p.165.

(٦) عماد جاد، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، **مرجع سابق**، ص ١٦٠.

(٧) عماد جاد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٦، أبريل ١٩٩٩، ص ٢٠٩.

(٨) المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٩) عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص ١٦١.

(10) W.V.Eekelen, Secretary General of Western European Union , "WEU' post Mastricht Agenda " **NATO Reviw,** Vol.40 No 2 , April 1992 , pp 13 – 17.

(١١) جنيفر ميدكالف، **حلف الناتو**، ترجمة دار الفروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٩، ص ١٢٩.

(12) Paul Cornish, "NATO at the millenniums: new members, new strategy" , **Web Edition**, Vol. 45, No. 5, September – October 1997. p.24.

(١٣) كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي" التوسع إلى الشرق – الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**، طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا،٢٠٠٣، ص ٢٤٣ – ٢٤٤

(١٤) عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، **مرجع سابق**، ص ١٦٢.

(١٥) عماد جاد، أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٤، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر ١٩٩٨، ص ص ٢٠ – ٢٣.

(١٦) هويدا شوقي أبو العلا، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ١٠٤.

(١٧) نزار إسماعيلي الحيالي: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

(١٨) حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٩، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو ١٩٩٧، ص ١٠٢

(١٩) المرجع السابق ذكره، ص ١٠٢

(٢٠) أشرف محمد كشك، إسرائيل والناتو من التعاون إلى الشراكة، **مجلة السياسية الدولة**، العدد ١٦٨، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، أبريل ٢٠٠٧، ص ٥.

(٢١) وجهات نظر، فرنسا ومستقبل الناتو **صحيفة الاتحاد**، العدد ١٢٣٥٦، السنة ٤٠، الإمارات،٥ مايو ٢٠٠٩

(٢٢) حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، **مرجع سابق**، ص ١٠٤

(٢٣) المرجع السابق ذكره، ص ١٠٤

(٢٤) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(25) CharsIes T. KeIIey. , Admittig New Members: Can NATO Afford the Cost.?at: http://www.rand.org/pubs/papers/P7903.html

(٢٦) حسن أبو طالب،المرجع السابق ذكره

(27) Kathryn SchItz and Toma's VaIa'sek, The Hidden Costs of NATO Expansion, foreign poIicy in focaus VoIume2،Number35،may 1997.

(28) CarI Conetta،NATO Expansion: Costs and Implications,project on Defense alternatives to International Network of Engineers and Scientists for Global Responsibility JuIy2,1998.

(29) CarI Ek, NATO Expansion; Cost Issues،CRS Report for Congress،The Library of Congress, February 26, 1998.

(30) James M.Goldgeier, **The Future of NATO**, Internationl Institutions and global governance program, Council special Report, No.51, February 2010, p4

(٣١) معتز محمد سلامة، الأمن مستقبل الشرق الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١١٥،القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير ١٩٩٤، ص ١١٢

(٣٢) سامح غالى، أبعاد الاتفاق الروسي _ الأطلنطي، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد ٣١، السنة الثالثة، القاهرة: مؤسسة الأهرام يوليو ١٩٩٧، ص ٨٤

(٣٣) علا أحمد ناصر، دور حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة، دور حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠١٠، ص ٩٤.

(٣٤) المرجع السابق ذكره نفس الصفحة.

(٣٥) بسام العسلي، الحروب الصامتة والصراعات الدولية، **مجلة الحرس الوطني**، السنة ٢٩، العدد ٣٠٨، الرياض، ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٧.

(٣٦) خالد محمود الكومي، مستقبل السياسة الروسية، **كراسات إستراتيجية**، العدد ٢١، السنة الرابعة، سبتمبر ١٩٩٤، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص ٢٨.

(٣٧) حسام سويلم، انضمام إسرائيل إلى برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، **مجلة الحرس الوطني**، السنة ٢٨، العدد ٣١٤، يونيو ٢٠٠٨. ص ٢١.

(٣٨) خالد الكومي، المرجع السابق ذكره، ص ٢٣.

(٣٩) الناتو يرفض ضم أوكرانيا وجورجيا ومقدونيا إلى الحلف، **جريدة الشرق الأوسط**،العدد، ١٠٧٢٠، ٤ أبريل ٢٠٠٨.

(٤٠) نورهان الشيخ، روسيا استعادة الفرصة الضائعة في الجوار القريب، مجلة **السياسية الدولية**، العدد ١٧٧ القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٩. ص ٣٥.

(41) NATO and Russia: Sobering thoughts and practical suggestions, Nato reviewsummer2007 http;\\www.nato.int\docu\review\2007\issue2\engIish\

(42) Ibid

(٤٣) نزار إسماعيلي الحيالي: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.